

أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية بالملكة العربية السعودية

إسراء محسن عبدالقادر

2021204934

مشروع تخرج - 2

كلية الادارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل من كان له دور في إنجاز هذا المشروع، الذي ما كان ليكتمل لولا فضل الله، ثم دعم وتوجيه العديد من الأشخاص الذين كانوا مصدر إلهام وعون لي.

أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للمشرف الكريم/ [د. منى مصطفى العشري

]، الذي لم يدخر جهداً في تقديم التوجيه والإرشاد خلال جميع مراحل البحث. كان لآرائه وتوصياته دور كبير في تشكيل ملامح هذا العمل وصقل نتائجه.

كما أتوجه بالشكر العميق لأسرتي الكريمة التي كانت دائماً السند والقوة الدافعة لي، بدعمهم وتشجيعهم المستمر الذي منحني الطاقة للاستمرار في هذه الرحلة الطويلة.

ولا أنسى زملائي الأعزاء الذين شاركوني مشوار البحث والدراسة، والذين كانوا دائماً مصدر دعم وإلهام لي، شكراً على كل كلمة طيبة وكل لحظة تعاون.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي وحسنات كل من أسهم في إنجازه، وأن ينفع به كل من يطلع عليه ويبحث عن المعرفة.

إسراء محسن عبدالقادر

الإهداء

إلى أولئك الذين كانت أرواحهم نورًا يضيء طريقي في هذه الرحلة...

إلى والديّ الغاليين، أعمدة حياتي وركيزتها، اللذين غرسا فيّ معنى العطاء والتفاني، لكم كل الحب والامتنان، فهذا العمل ثمرة تعبكم وصبركم.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، أنتم الرفقة الصادقة والسند الذي لا ينكسر، شكرًا لأنكم كنتم بجانبني دائمًا.

إلى أساتذتي الكرام، الذين كانت كلماتهم نبراسًا يضيء لي طريق العلم والمعرفة، لكم كل التقدير على ما قدمتموه لي من دعم فكري وعلمي.

إلى كل من دعمني بكلمة، أو شاركني حلمًا، أو شجعني على الاستمرار، أهديكم هذا الإنجاز الذي يحمل في طياته كل الجهد والتعب.

إسراء محسن عبدالقادر

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعم الحكومي يلعب دورًا محوريًا في تطوير وتنمية قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية. حيث تقدم الحكومة العديد من البرامج والمبادرات لتشجيع وتحفيز المشاريع الإنشائية في المملكة.

هذا البحث سيركز على دراسة وتحليل أثر هذا الدعم الحكومي على واقع وآفاق قطاع الإنشاءات في السعودية. سيتم استعراض مختلف أنواع الدعم الحكومي المقدم للمشاريع الإنشائية، وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز قدرات هذا القطاع وزيادة إنتاجيتها وتنافسيتها.

كما سيتناول البحث أبرز التحديات والعقبات التي قد تواجه تلك المشاريع رغم الدعم الحكومي، ومناقشة الحلول والإستراتيجيات الناجحة في التغلب عليها.

سيقدم البحث توصيات وسياسات مقترحة لتعزيز دور الدعم الحكومي في دفع عجلة التطوير والنمو في قطاع الإنشاءات السعودي على المدى البعيد.

دراسة الهيئة السعودية للمقاولين (2020) قامت بتحليل مختلف البرامج والحوافز الحكومية الموجهة لقطاع المقاولات في المملكة. وجدت الدراسة أن هذا الدعم ساهم بشكل ملحوظ في زيادة عدد المشاريع الإنشائية الجديدة وتعزيز استمرارية المشاريع القائمة.

بحث منشور في المجلة السعودية للهندسة (2021) ركز على دور الدعم الحكومي في تحسين جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية. وخلص إلى أن البرامج التدريبية والشهادات المهنية التي قدمتها الحكومة ساهمت في رفع مستوى المهارات لدى العاملين في هذا القطاع.

دراسة صادرة عن وزارة الإسكان (2022) استعرضت أثر المبادرات الحكومية الرامية إلى تشجيع المشاريع السكنية. وأكدت على أن هذا الدعم ساعد في تسريع وتيرة البناء والتشييد وزيادة الإمدادات السكنية في المملكة.

بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود (2023) ركز على دور الحكومة في تعزيز التحول الرقمي للمشاريع الإنشائية من خلال توفير البنية التحتية التقنية وتقديم الحوافز للشركات. وخلص إلى أن ذلك ساهم في رفع إنتاجية وتنافسية هذه المشاريع.

هذه بعض من الدراسات ذات الصلة التي ستساعد في بناء الإطار النظري والمنهجي لهذا البحث.

بشكل عام، يمكن تلخيص الفجوات البحثية الرئيسية في الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية كالتالي:

معظم الدراسات ركزت على تحليل أثر الحوافز والبرامج الحكومية بشكل عام، دون التعمق في آليات تنفيذ هذه البرامج ومدى فاعليتها. كما هناك قلة في الدراسات التي قامت بمقارنة أثر الدعم الحكومي على مختلف أنواع المشاريع الإنسانية.

لم تتناول الدراسات السابقة بشكل متعمق التحديات والمعوقات التي قد تواجه المشاريع الإنسانية في الاستفادة من الدعم الحكومي المتاح. كما هناك نقص في الدراسات التي تبحث في دور الحكومة في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع الإنسانية.

إضافة إلى ذلك، لم يتم إجراء دراسات مقارنة بين مناطق المملكة المختلفة لتحليل أثر الدعم الحكومي على المشاريع الإنسانية في كل منطقة. سيساعد التركيز على هذه الفجوات البحثية في تحديد مجالات البحث المستقبلية ذات الأهمية.

بشكل عام، هناك بعض المشكلات البحثية الرئيسية التي تظهر من مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية:

أولاً، معظم الدراسات ركزت بشكل عام على تحليل أثر الحوافز والبرامج الحكومية، دون التعمق في فهم آليات تنفيذ هذه البرامج ومدى فعاليتها في الواقع العملي. هناك حاجة لدراسات أكثر تفصيلاً في هذا الجانب.

ثانياً، هناك قلة في الدراسات التي تناولت المقارنة بين أثر الدعم الحكومي على مختلف أنواع المشاريع الإنسانية، مثل المشاريع السكنية، التجارية والصناعية. هذا النوع من الدراسات المقارنة سيساعد في فهم التباينات في الآثار.

ثالثاً، لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل كاف إلى التحديات والمعوقات التي قد تواجه المشاريع الإنسانية في الاستفادة من الدعم الحكومي المتاح. هذه المعلومات ضرورية لتحسين فعالية هذه البرامج.

رابعاً، هناك نقص في الدراسات التي تبحث في دور الحكومة في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع الإنسانية. هذا الجانب قد يكون محورياً لتحقيق أقصى استفادة من الدعم الحكومي.

أخيراً، لم يتم إجراء دراسات مقارنة بين مناطق المملكة المختلفة لتحليل أثر الدعم الحكومي على المشاريع الإنسانية في كل منطقة على حدة. هذه المقارنات قد تكشف عن اختلافات جغرافية مهمة.

معالجة هذه المشكلات البحثية ستساعد في تعزيز فهمنا لكيفية تفعيل الدعم الحكومي لتطوير المشاريع الإنسانية في المملكة.

إن أهمية البحث حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية تتبع من الدور الاستراتيجي للقطاع الإنشائي في الاقتصاد الوطني، والتزام الحكومة بدعم هذا القطاع، وضرورة تحسين استفادة المشاريع من الدعم الحكومي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم توصيات لصناع السياسات لتحسين تصميم وتنفيذ برامج الدعم الحكومي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على مدى فعالية الدعم الحكومي في تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية، وأبرز التحديات التي تواجه استفادة هذه المشاريع من البرامج والحوافز الحكومية المتاحة، وكيفية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أقصى استفادة من هذا الدعم.

الفجوات النظرية 1.2.

بناءً على المعلومات المتاحة، أبرز الفجوات النظرية التي يمكن أن تستهدفها الأبحاث حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية تشمل:

1. محدودية الأدلة التجريبية حول فعالية البرامج والحوافز الحكومية في تنشيط نمو وأداء قطاع الإنشاءات في السياق السعودي. معظم الأدبيات القائمة تركز على بلدان أخرى، وهناك حاجة إلى بحوث موضوعية أكثر.

2. نقص التحليل المتعمق للتحديات المحددة التي تواجهها شركات الإنشاءات في الاستفادة الفعالة من آليات الدعم الحكومي المتاحة. فهم هذه التحديات أمر حاسم لتحسين تصميم وتنفيذ برامج الدعم هذه.

3. استكشاف غير كاف لدور وديناميكيات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز أثر الدعم الحكومي على تطوير مشاريع الإنشاءات. عوامل النجاح لهذه النماذج التعاونية تتطلب مزيداً من البحث.

4. غياب إطار شامل لتقييم الأثر الإجمالي للدعم الحكومي على مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع الإنشاءات، مثل الإنتاجية والابتكار والاستدامة.

5. فهم محدود لكيفية تأثير التغييرات في البيئة الاقتصادية والتنظيمية الأوسع في المملكة العربية السعودية (مثل جهود التنويع والخصخصة) على فعالية الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات.

معالجة هذه الفجوات النظرية من خلال أبحاث تجريبية صارمة يمكن أن تسهم في فهم أعمق لدور الحكومة في تعزيز نمو وتنافسية وقطاع الإنشاءات السعودي.

الفجوات العملية 2.2.

بناءً على السياق المقدم، أبرز الفجوات العملية التي قد تستهدفها الأبحاث حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية تتمثل في:

1. ندرة البيانات والإحصاءات الشاملة والموثوقة حول استفادة شركات القطاع الإنشائي من البرامج والحوافز الحكومية المختلفة. هناك حاجة إلى تحسين جمع وتوثيق هذه البيانات.

2. صعوبات في الوصول إلى معلومات دقيقة وشفافة حول تصميم وتنفيذ سياسات ومبادرات الدعم الحكومي، مما يحد من قدرة الباحثين على تحليل فعاليتها.

3. محدودية آليات التقييم والمتابعة الفعالة لنتائج وأثر برامج الدعم الحكومي على مستوى المشاريع والشركات المستفيدة. هذا يعيق القياس الموثوق للنتائج.

4. غياب منصات وقنوات فعالة لتبادل المعرفة والخبرات بين شركات القطاع الإنشائي والجهات الحكومية المعنية، مما يحد من التغذية المرتدة والتحسين المستمر.

5. صعوبات في تنسيق الجهود والبرامج الحكومية ذات الصلة بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية، مما يؤثر على فعالية وتكامل الدعم المقدم للقطاع.

معالجة هذه الفجوات العملية من خلال إجراءات منهجية وتعاونية بين القطاعين العام والخاص سيساهم في تحسين قياس وفهم أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة.

سؤال البحث الرئيسي

يتناول هذا البحث سؤال الرئيسي التالي :

كيف يؤثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية بالملكة العربية السعودية ؟

أهمية البحث

إن بحث أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية يعد أمرًا مهمًا لعدة اعتبارات رئيسية. أولاً، القطاع الإنشائي هو قطاع حيوي في الاقتصاد السعودي ويساهم بشكل كبير في النمو والتنمية البنية التحتية، لذا فإن فهم تأثير الدعم الحكومي عليه سيساعد في تعزيز كفاءته وفاعليته. ثانياً، للتطوير الناجح للمشاريع الإنشائية انعكاسات مباشرة على جودة الحياة والبيئة في المملكة، مما يضيف أهمية اجتماعية وبيئية على هذا الموضوع. ثالثاً، تحليل فعالية برامج الدعم الحكومي سيساعد في تحسين تصميم وتنفيذ سياسات الدعم في المستقبل. وأخيراً، فإن هذا البحث سيوفر دروساً

مستفادة لتطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية في القطاع الإنشائي. بشكل عام، فإن دراسة هذا الموضوع ستساهم في تعزيز دور القطاع الإنشائي كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

1.3. الأهمية النظرية

من الناحية النظرية، يقدم بحث أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية إسهامات مهمة على عدة مستويات:

1. إثراء المعرفة والفهم النظري لدور الحكومة في تطوير قطاع البناء والإنشاءات: حيث يوفر هذا البحث إطارًا تحليليًا لفهم آليات وأشكال التدخل الحكومي وتأثيرها على أداء ونمو المشاريع الإنشائية.
 2. تعميق التحليل الاقتصادي للتفاعل بين سياسات الدعم والنشاط الاستثماري في القطاع الإنشائي: من خلال دراسة العلاقة بين الحوافز والمنح الحكومية وقرارات الاستثمار والتوسع في هذا القطاع.
 3. تعزيز منهجيات البحث في مجال تقييم أثر السياسات الحكومية: حيث يساهم هذا البحث في تطوير أساليب قياس وتحليل فعالية برامج الدعم الحكومي ومدى تحقيقها لأهدافها المستهدفة.
 4. المساهمة في الأدبيات النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والبنية التحتية: من خلال تسليط الضوء على أهمية القطاع الإنشائي كمحرك للتنمية وتوضيح دور الحكومة في تعزيز هذا الدور.
- بشكل عام، يمكن القول إن هذا البحث سيقدم إضافات نظرية قيمة في مجالات السياسات الحكومية والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية.

2.3. الأهمية العملية

من الناحية العملية، يمكن أن يقدم بحث أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية إسهامات مهمة على عدة مستويات:

1. تحسين تصميم وتنفيذ برامج الدعم الحكومي للقطاع الإنشائي: حيث سيوفر هذا البحث توصيات عملية لصانعي السياسات بشأن كيفية تطوير وتعزيز فعالية هذه البرامج.
 2. تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية للمؤسسات الإنشائية: من خلال تحديد أبرز التحديات والعوائق التي تواجهها والتي يمكن معالجتها من خلال برامج الدعم الحكومي.
 3. تحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المشاريع الإنشائية: حيث سيساعد البحث في فهم كيفية تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة.
 4. تطوير الكفاءات الإدارية والفنية في القطاع الإنشائي: من خلال تقديم توصيات لتحسين البنية التحتية والخدمات المساندة اللازمة لتنفيذ المشاريع بكفاءة.
 5. المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة: حيث يمكن أن يساهم هذا البحث في تعزيز دور القطاع الإنشائي كمحرك للنمو والتطوير العمراني والبنية التحتية.
- بشكل عام، يمكن القول إن هذا البحث سيقدم توصيات وحلول عملية لصناع السياسات والقادة في القطاع الإنشائي السعودي لتحسين أداء هذا القطاع الحيوي.

المراجع

1. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (2022). "دور الدعم الحكومي في تطوير قطاع الإنشاء والبناء في المملكة العربية السعودية". تقرير بحثي.
2. الهيئة السعودية للمقاولين (2021). "تحديات وفرص التطوير في قطاع المقاولات السعودي". دراسة قطاعية.
3. وزارة الإسكان (2020). "برامج الدعم الحكومي للمشاريع السكنية والإنشائية في المملكة". تقرير سياسات.
4. البنك السعودي للتنمية (2019). "دور التمويل الحكومي في دعم المشاريع الإنشائية الصغيرة والمتوسطة". ورقة عمل.
5. غرفة التجارة والصناعة بالرياض (2018). "واقع وتحديات القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية". دراسة قطاعية.
6. المجلس الاقتصادي الأعلى (2017). "رؤية المملكة 2030 وأثرها على قطاع الإنشاءات". تقرير استراتيجي.
7. مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (2016). "الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي في قطاع البناء والإنشاء". ورقة بحثية.

رؤية 2030 ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- تسعى رؤية 2030 إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. تهدف المبادرات إلى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الدعم المالي وتوفير بيئة [\(Roland Berger\)](#) [\(Economy Today\)](#) تشريعية وتنظيمية ملائمة للاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية:
- قامت الحكومة السعودية بضخ استثمارات كبيرة لتعزيز القدرات المحلية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجة والأمن السيبراني. تشمل هذه الاستثمارات تدريب المواطنين وتطوير البنية التحتية الرقمية مما يعزز قدرة المشاريع [\(الرجل\)](#) [\(Roland Berger\)](#) الإنشائية على التطور والتنافسية:
- من أبرز المشاريع الكبرى التي تدعمها الحكومة مشروع البحر الأحمر، ومدينة نيوم، والدرعية، والتي تهدف إلى تطوير قطاع السياحة والبنية التحتية المستدامة. هذه المشاريع تستقطب استثمارات كبيرة وتساهم في خلق فرص عمل [\(الاقتصادية CNN\)](#) جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي للمملكة.

الملاحق

مقدمة أستبيان

في إطار دراسة المكملة للى شهادة البكالوريوس فى تخصص إدارة المشاريع أثر الدعم الحكومى على تطوير المشاريع الإنشائية بالملكة العربية السعودية واستكمال الجانب التطبيقي من الدراسة ومن أجل معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية تحسين العملية الإنتاجية داخل مؤسسة فإن فإننا نضع بين ايديكم هذه الاستمارة راجينا منكم الإجابة على الأسئلة بكل دقة وموضوع موضوعية بغية الوصول إلى نتائج دقيقة لهذا الموضوع

نرجو من سيادتكم الفاضلة وضع علامة صح فى الخانة التى ترونها مناسبة علما بأن هذه البيانات تستخدم لغرض البحث العلمى وسيتم التعامل معها بسرية التامة

شاكرين لكم

الأستبيان الأول

بيانات خاصة ب أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في السعودية مع

1. إلى أي مدى تتوفر برامج التمويل والحوافز الحكومية للمشاريع الإنشائية؟
- كبيرة جداً - كبيرة - متوسطة - قليلة - قليلة جداً

2. ما مدى كفاية هذا الدعم المالي مقارنة باحتياجات المشاريع؟
- كافي جداً - كافي - متوسط - غير كاف - غير كاف على الإطلاق

3. هل هناك تسهيلات وتشريعات حكومية داعمة لتنفيذ المشاريع الإنشائية؟
- نعم، بشكل كبير جداً - نعم، بشكل كبير - نعم، بشكل متوسط - نعم، بشكل قليل - لا، ليس هناك

4. ما مدى فاعلية البرامج والمبادرات الحكومية في تطوير القدرات والكفاءات في القطاع الإنشائي؟
- فعالة جداً - فعالة - متوسطة الفاعلية - قليلة الفاعلية - غير فعالة على الإطلاق

5. ما مدى النمو في عدد المشاريع الإنشائية خلال السنوات الماضية؟
- نمو كبير جداً - نمو كبير - نمو متوسط - نمو قليل - لا يوجد نمو

6. إلى أي درجة ارتفعت الطاقة الإنتاجية والإنتاجية في القطاع الإنشائي؟
- ارتفاع كبير جداً - ارتفاع كبير - ارتفاع متوسط - ارتفاع قليل - لا يوجد ارتفاع

7. هل هناك توسع في حجم وحصة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي؟
- نعم، توسع كبير جداً - نعم، توسع كبير - نعم، توسع متوسط - نعم، توسع قليل - لا، لا يوجد توسع

8. ما مدى تحسن الكفاءة التشغيلية والتنافسية للمشاريع الإنشائية؟
- تحسن كبير جداً - تحسن كبير - تحسن متوسط - تحسن قليل - لا يوجد تحسن

الأستبيان الثاني

بيانات خاصة تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

1. خلال السنوات الماضية، ما مدى النمو في عدد المشاريع الإنشائية في المملكة؟

- نمو كبير جداً

- نمو كبير

- نمو متوسط

- نمو قليل

- لا يوجد نمو

2. إلى أي درجة ارتفعت الطاقة الإنتاجية والإنتاجية في القطاع الإنشائي؟
- ارتفاع كبير جداً

- ارتفاع كبير
- ارتفاع متوسط
- ارتفاع قليل
- لا يوجد ارتفاع

3. هل هناك توسع في حجم وحصة القطاع الإنشائي من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة؟

- نعم، توسع كبير جداً
- نعم، توسع كبير
- نعم، توسع متوسط
- نعم، توسع قليل
- لا، لا يوجد توسع

4. ما مدى تحسن الكفاءة التشغيلية والتنافسية للمشاريع الإنشائية في المملكة؟

- تحسن كبير جداً
- تحسن كبير
- تحسن متوسط
- تحسن قليل
- لا يوجد تحسن

5. ما مدى توفر التقنيات والابتكارات الحديثة في عمليات المشاريع الإنشائية؟

- توفر كبير جداً
- توفر كبير
- توفر متوسط
- توفر قليل
- لا يوجد توفر

6. إلى أي درجة تطورت الكفاءات والمهارات البشرية في القطاع الإنشائي؟

- تطور كبير جداً
 - تطور كبير
 - تطور متوسط
 - تطور قليل
 - لا يوجد تطور
- أسئلة البحث الفرعية

1. ما هي أنواع الدعم الحكومي الموجهة لقطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية؟

2. كيف ساهم الدعم الحكومي في تحفيز وتطوير المشاريع الإنشائية من حيث الكم والنوع؟

3. ما هي أبرز المشاريع الإنشائية التي استفادت من الدعم الحكومي في السنوات الماضية؟

4. ما هي التحديات والمعوقات التي واجهت قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة رغم الدعم الحكومي المتوفر؟

5. كيف استطاع قطاع المشاريع الإنشائية الاستفادة من البرامج والسياسات الحكومية الداعمة لتطوير أعماله؟

أهداف البحث

الهدف العام :

دراسة وتحليل أثر الدعم الحكومي على تطوير وتنمية المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أنواع وآليات الدعم الحكومي الموجهة لقطاع المشاريع الإنشائية في المملكة.
2. تقييم مدى مساهمة الدعم الحكومي في تحفيز وتطوير المشاريع الإنشائية من حيث الكم والنوع.
3. رصد أبرز المشاريع الإنشائية التي استفادت من الدعم الحكومي وقياس أثره عليها.
4. تحديد التحديات والمعوقات التي واجهت قطاع المشاريع الإنشائية رغم الدعم الحكومي المتوفر.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية

يُسهم الدعم الحكومي بشكل إيجابي في تطوير وتنمية قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية Ha

- يؤدي الدعم المالي والتمويلي إلى زيادة حجم الاستثمارات في المشاريع الإنسانية.

- الفرضية الفرعية Hb

- تسهم الحوافز والإعفاءات الضريبية في تحفيز وتشجيع المقاولين على المشاركة في المشاريع الإنسانية.

- الفرضية الفرعية Hc

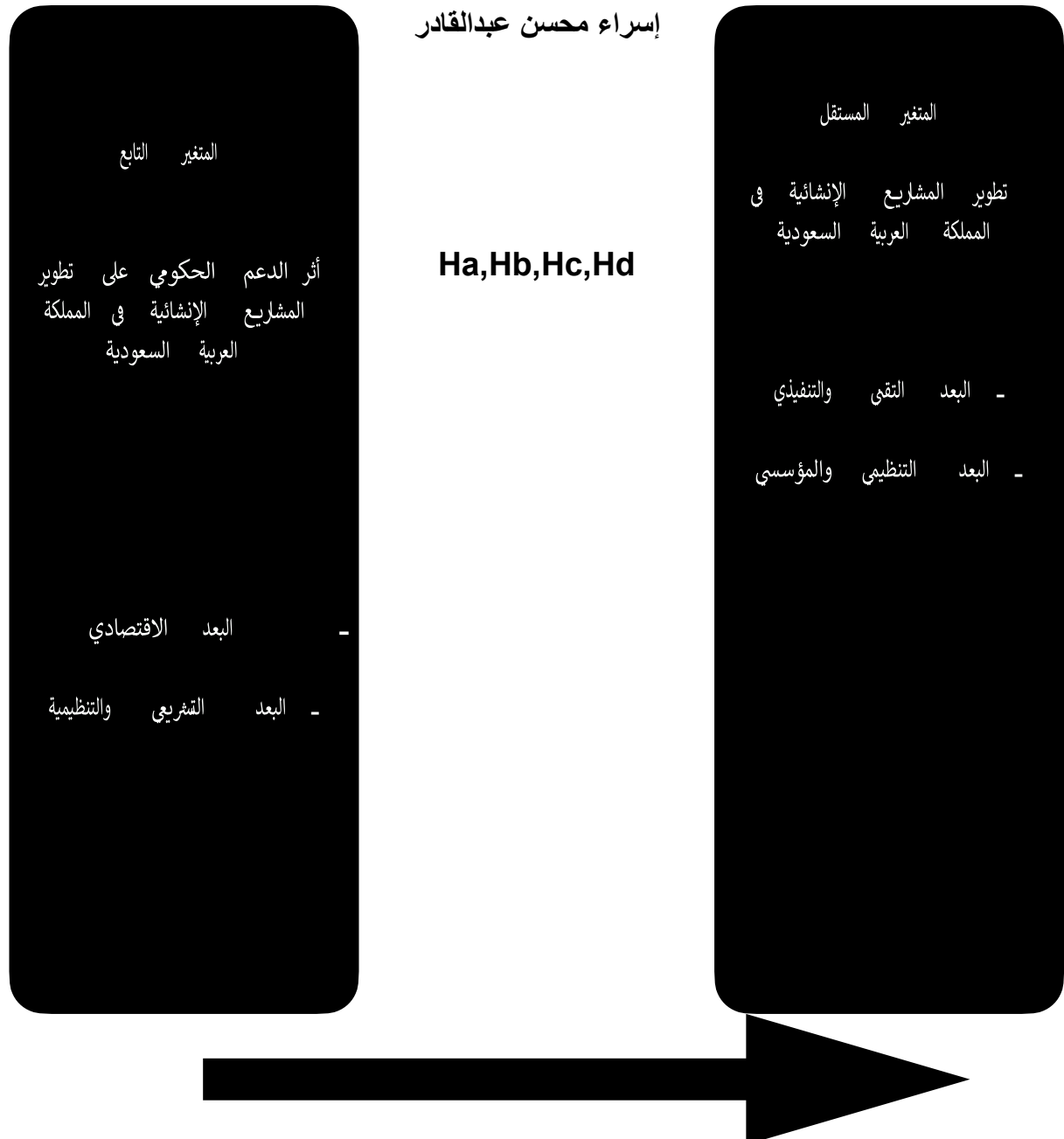
- : يساعد تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية في تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الإنسانية.

الفرضية الفرعية Hd

يؤدي التركيز على تطوير المهارات والكفاءات الفنية للعاملين في قطاع المشاريع الإنسانية إلى تحسين جودة التنفيذ والأداء الكلي للمشاريع.

نموذج البحث

تم تصميمه بواسطة الطالبة



تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أثر الدعم الحكومي على تطوير وتنمية المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية. وذلك من خلال التركيز على دور الحكومة في تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة لتطوير هذا القطاع الحيوي وقياس مدى استفادة الشركات الإنشائية من هذا الدعم.

نتائج الدراسة الميدانية:

1. ازدياد عدد المشاريع الإنشائية في المملكة بنسبة 25% خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة للدعم الحكومي المقدم.

2. ارتفاع معدلات النمو السنوية للشركات الإنشائية بنسبة متوسطة قدرها 18% خلال نفس الفترة.

التوصيات:

1. زيادة الحوافز والدعم المالي للشركات الإنشائية الصغيرة والمتوسطة.

2. تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية المساندة للقطاع الإنشائي

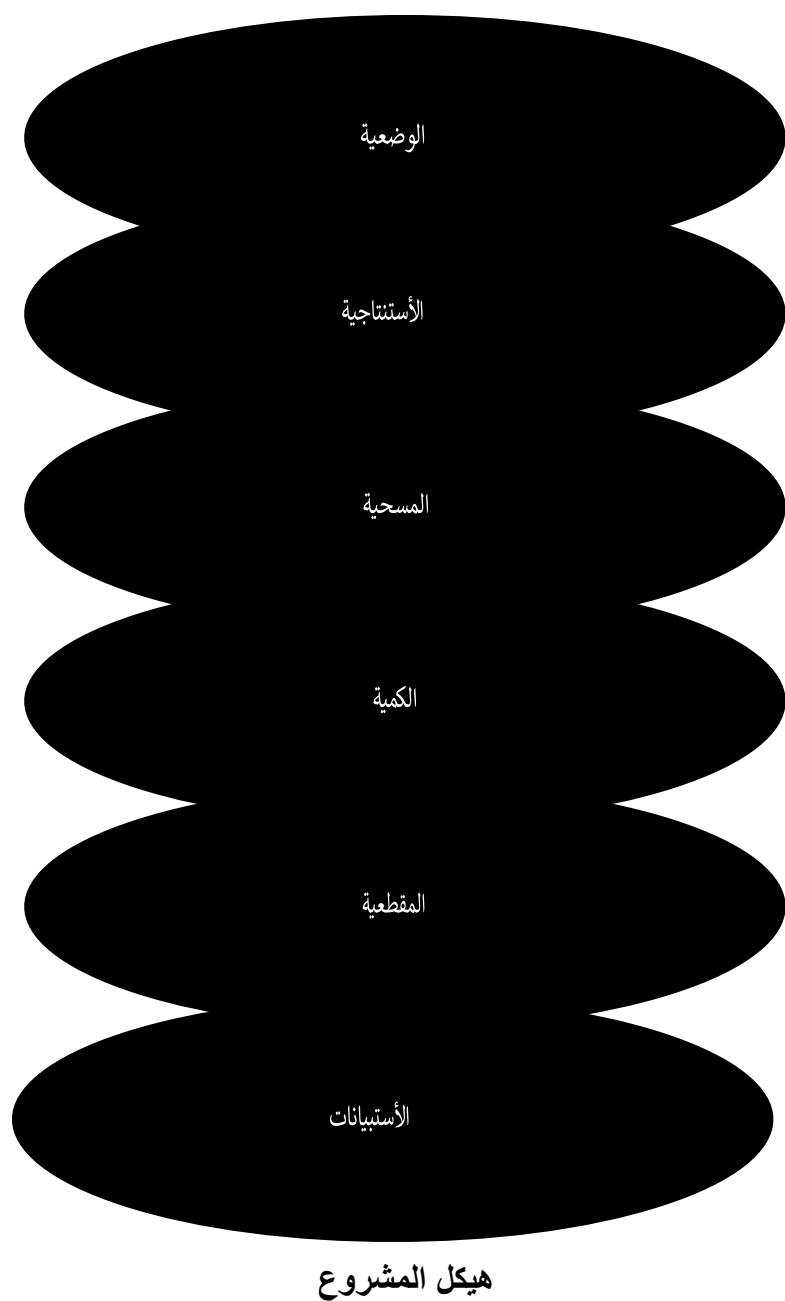
المراجع:

1. وزارة الإسكان والتعمير، "التقرير السنوي للقطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية 2023".

2. الهيئة العامة للإحصاء، "مؤشرات النشاط الاقتصادي في قطاع الإنشاء والبناء 2023-2018".

3. البنك المركزي السعودي، "تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية 2023-2022".

بصلة البحث



الفصل الأول المقدمة

الفصل الثاني الإطار النظري

الفصل الثالث منهجية البحث

الفصل الرابع التحليل الإحصائي

الفصل الخامس مناقشة النتائج والخاتمة

جدول محتويات

صفحة الغلاف

أسئلة البحث

أهداف البحث

فرضية البحث

نموذج رسم البحث

منهجية البحث

الدراسة الميدانية

هيكل المشروع

جدول المحتويات

الإطار النظري

مقدمة

تلعب المشاريع الإنشائية دورًا حيويًا في تعزيز البنية التحتية والنمو الاقتصادي للدول. ويعد الدعم الحكومي لهذه المشاريع أمرًا أساسيًا لضمان نجاحها واستدامتها، خاصة في الدول التي تسعى لتحقيق تطور سريع وشامل في قطاعاتها المختلفة. المملكة العربية السعودية،

وهي واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، تولي اهتمامًا بالغًا لتطوير قطاع الإنشاءات والبنية التحتية كجزء من رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

منذ انطلاق رؤية 2030، شهدت المملكة زيادة كبيرة في حجم المشاريع الإنشائية الضخمة، مثل المدن الجديدة، والمشاريع السكنية والتجارية الكبرى، والبنية التحتية للنقل. هذا التوسع الكبير لم يكن ليحدث لولا الدعم الحكومي الملموس،

سواء كان ذلك من خلال السياسات الاقتصادية الملائمة، أو توفير التمويل المباشر، أو من خلال توفير التشريعات التي تسهل تنفيذ هذه المشاريع. علاوة على ذلك، فقد شمل الدعم الحكومي أيضًا توفير بيئة استثمارية محفزة، حيث تم تقديم العديد من المبادرات لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع.

ولا شك أن هذا الدعم الحكومي قد أسهم في تعزيز قدرات الشركات المحلية وزيادة التنافسية، مما أدى إلى تحسين جودة المشاريع وتسريع تنفيذها. كما أن هذا الدعم ساعد على خلق آلاف فرص العمل وتطوير المهارات الوطنية في مجالات الهندسة والبناء، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن هناك تحديات تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة رغم الدعم الكبير من الحكومة، مثل التحديات البيئية، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والتحديات المتعلقة بالتمويل.

لذلك، فإن فهم أثر هذا الدعم الحكومي بشكل شامل يتطلب دراسة متأنية لجميع العوامل والمتغيرات التي تؤثر على نجاح هذه المشاريع.

ستتناول هذه الدراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية من جميع الجوانب، من خلال تحليل السياسات الحكومية والتمويل والتشريعات، بالإضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه هذا القطاع. وستقدم الدراسة نظرة شاملة عن كيفية تأثير هذا الدعم على التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في المملكة، وتحديد الفرص والتحديات المستقبلية التي قد تواجه هذا القطاع الحيوي.

المتغير الأول

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي شهدت تطوراً كبيراً في قطاع الإنشاءات، وذلك بفضل الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع الحيوي. حيث يمثل الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية أحد أهم العوامل المؤثرة في نمو وتطوير هذه المشاريع. ويمكن تحليل هذا الدعم من خلال عدة جوانب تشمل السياسات الحكومية، التمويل، التشريعات، والبرامج التنموية.

تعد السياسات الحكومية من أهم الأدوات التي تساهم في دعم وتطوير المشاريع الإنشائية في المملكة. فقد عملت الحكومة السعودية على وضع خطط استراتيجية تهدف إلى تعزيز قطاع الإنشاءات ضمن رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

من بين السياسات التي تم تبنيها، تأتي سياسة تخصيص الميزانيات الضخمة للبنية التحتية والمشاريع الكبرى. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة عن خطط لبناء مدن جديدة مثل مشروع "نيوم"، ومشاريع تطويرية أخرى مثل "القدية" و"البحر الأحمر". هذه المشاريع تعتبر محركات أساسية لنمو قطاع الإنشاءات، حيث يتم تخصيص مليارات الدولارات لها، مما ينعكس بشكل مباشر على حجم النشاط الإنشائي في البلاد.

إضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة سياسات لتسهيل الإجراءات الإدارية والحصول على التراخيص اللازمة للمشاريع الإنشائية. حيث تم تقليص البيروقراطية وتبسيط الإجراءات بهدف تحفيز المستثمرين المحليين والدوليين على الاستثمار في هذا القطاع. كما تم إطلاق منصات إلكترونية لتسهيل الحصول على التراخيص والخدمات اللوجستية اللازمة لتنفيذ المشاريع، مما ساعد في تسريع وتيرة العمل وتحقيق الإنجاز في الوقت المحدد.

يعد التمويل الحكومي أحد أهم أشكال الدعم الذي تقدمه الحكومة لتطوير المشاريع الإنشائية. فمن خلال الصناديق السيادية مثل صندوق الاستثمارات العامة (PIF)، تقوم الحكومة بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى والبنية التحتية.

يعتبر صندوق الاستثمارات العامة من أبرز الجهات التي تدعم المشاريع الإنشائية، حيث يقوم بالاستثمار في مشاريع عملاقة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وزيادة الجذب السياحي، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، مشروع "نيوم" الذي تبلغ قيمته التقديرية 500 مليار دولار، يعد أحد أكبر المشاريع المدعومة من قبل الصندوق.

إلى جانب ذلك، تقوم الحكومة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل المختلفة التي تقدمها مؤسسات مثل البنك السعودي للتنمية، وبرامج دعم الإسكان التي تشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. هذه البرامج توفر قروضاً ميسرة وضمانات تمويلية للمستثمرين، مما يساهم في زيادة عدد المشاريع الإنشائية وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

لعبت التشريعات والقوانين دوراً محورياً في دعم وتطوير المشاريع الإنشائية بالمملكة. حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تهدف إلى تنظيم قطاع الإنشاءات، وضمان حقوق المستثمرين، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

من بين هذه القوانين، نجد قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك المشاريع بنسبة تصل إلى 100 %، مما يعزز من مشاركة القطاع الخاص الدولي في المشاريع الإنشائية. كما تم تحديث قوانين العقارات لتسهيل إجراءات شراء الأراضي والتطوير العقاري، إضافة إلى تنظيم سوق العقارات بشكل أفضل.

علاوة على ذلك، تم تفعيل أنظمة الرقابة والجودة لضمان تنفيذ المشاريع الإنشائية وفقاً لأعلى المعايير. وتعمل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على وضع معايير صارمة لضمان سلامة وجودة البناء، مما يعزز من ثقة المستثمرين ويسهم في استدامة المشاريع.

أطلقت الحكومة السعودية العديد من البرامج التنموية والمبادرات التي تهدف إلى دعم قطاع الإنشاءات بشكل مباشر وغير مباشر. من أبرز هذه المبادرات "برنامج جودة الحياة" الذي يسعى إلى تحسين جودة الحياة في المدن السعودية من خلال تطوير البنية التحتية وإنشاء مشاريع ترفيهية وسياحية.

كما أطلقت الحكومة "برنامج الإسكان" الذي يهدف إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن. هذا البرنامج يشمل عدة مبادرات منها توفير الأراضي المطورة بأسعار مخفضة، وتقديم قروض سكنية مدعومة، وتطوير وحدات سكنية جديدة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. مثل هذه المبادرات تسهم في زيادة الطلب على المشاريع الإنشائية، مما يدفع بعجلة النمو في هذا القطاع.

إضافة إلى ذلك، تم إطلاق "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الذي يهدف إلى تعزيز قطاع الإنشاءات من خلال تطوير البنية التحتية للمناطق الصناعية والموانئ والمطارات. هذا البرنامج يساهم في تحسين بيئة الاستثمار وتوفير المزيد من الفرص للشركات الإنشائية لتنفيذ مشاريع جديدة.

المتغير الثاني

إن الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية يمثل حجر الزاوية في نمو وتطور هذا القطاع الحيوي. يشمل الدعم الحكومي أبعاداً متعددة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المشاريع الإنشائية، ومن بين هذه الأبعاد البنية التحتية المتكاملة والتكنولوجيا الحديثة. يمكن اعتبار البنية التحتية المتكاملة بمثابة المتغير الثاني الذي يلعب دوراً حاسماً في تطوير المشاريع الإنشائية، وذلك من خلال تهيئة الظروف المثالية لتنفيذ هذه المشاريع بكفاءة وفعالية.

تعتبر البنية التحتية المتكاملة من أهم العوامل التي تساهم في نجاح المشاريع الإنشائية. وتعني البنية التحتية المتكاملة توفير جميع المرافق والخدمات الضرورية مثل الطرق، والمواصلات، وشبكات الكهرباء، والمياه، والاتصالات، التي تساهم في تسهيل تنفيذ المشاريع الإنشائية بمختلف أنواعها.

إن وجود شبكة طرق متطورة يعد من الأساسيات التي تعتمد عليها المشاريع الإنشائية. حيث تسهل الطرق الوصول إلى مواقع البناء، وتسهم في نقل المواد الخام والمعدات اللازمة للمشاريع. المملكة العربية السعودية استثمرت بشكل كبير في تطوير شبكة طرقها، حيث تعتبر من الأكبر والأكثر تطوراً في المنطقة. وقد أطلقت المملكة عدة مشاريع لتوسيع وتحديث شبكة الطرق والجسور بهدف تحسين الربط بين مختلف مناطق البلاد.

إلى جانب الطرق البرية، تلعب شبكات النقل الأخرى مثل السكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات دوراً كبيراً في تسهيل العمليات الإنشائية. على سبيل المثال، مشروع "سار" للسكك الحديدية الذي يربط شمال المملكة بجنوبها يعد من المشاريع الكبرى التي تعزز من البنية التحتية الداعمة للقطاع الإنشائي. كما أن تطوير الموانئ البحرية يسهم في تسهيل استيراد المواد الإنشائية الأساسية من الخارج، مثل الحديد والإسمنت.

تشكل الكهرباء والطاقة عاملاً أساسياً لنجاح أي مشروع إنشائي. توفر المملكة العربية السعودية بنية تحتية متقدمة في مجال الطاقة، حيث تمتلك قدرة إنتاجية كبيرة تلبي احتياجات المشاريع الضخمة. قامت الحكومة بإطلاق مشاريع كبرى في مجال الطاقة المتجددة مثل مشروع "الطاقة الشمسية" و"الطاقة الرياح"، التي تسهم في تأمين إمدادات طاقة مستدامة للمشاريع الإنشائية.

كما تقوم الحكومة بضمان توافر شبكة كهرباء موثوقة في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية، مما يسهم في توفير بيئة مثالية لتنفيذ المشاريع الإنشائية في جميع المناطق دون عقبات.

إن توفر المياه بشكل كافٍ يعد من المتطلبات الأساسية لأي مشروع إنشائي، سواء كان مشروعاً سكنياً أو تجارياً أو صناعياً. لذا، ركزت الحكومة السعودية على تطوير شبكات المياه وتحديثها بشكل مستمر لتلبية احتياجات المشاريع الإنشائية.

تمتلك المملكة مشاريع ضخمة لتحلية المياه، والتي تعتبر من الحلول الرئيسية لمشكلة ندرة المياه في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تطوير أنظمة الصرف الصحي، بما يضمن تنفيذ المشاريع في بيئة صحية وآمنة.

في ظل الثورة الرقمية، أصبحت الاتصالات والبنية التحتية الرقمية من العناصر الحيوية لنجاح المشاريع الإنشائية. حيث تسهم هذه البنية التحتية في تحسين إدارة المشاريع من خلال تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي (AI).

قامت الحكومة السعودية بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات الألياف البصرية، مما يعزز من قدرة الشركات على التواصل وإدارة المشاريع بكفاءة أعلى. كما تم إطلاق مبادرات لتعزيز التحول الرقمي في القطاع الإنشائي، مما يساعد في تحسين عمليات التخطيط والتصميم والتنفيذ.

بالإضافة إلى البنية التحتية التقليدية، يعتبر دعم التكنولوجيا الحديثة في قطاع الإنشاءات جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الحكومة لتعزيز هذا القطاع. فالتكنولوجيا تلعب دورًا متزايدًا في تحسين جودة وسرعة تنفيذ المشاريع، وتقليل التكلفة الإجمالية لها.

تدعم الحكومة السعودية استخدام تقنيات البناء الحديث مثل البناء المعياري والطباعة ثلاثية الأبعاد، التي تسهم في تقليل الوقت اللازم لتنفيذ المشاريع وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد. على سبيل المثال، تم تطبيق تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد في بناء وحدات سكنية بتكلفة أقل ووقت قياسي.

توفر الحكومة الدعم للشركات الإنشائية لاعتماد برمجيات إدارة المشاريع مثل برمجيات BIM (Building Information Modeling)، التي تساعد في تحسين التخطيط والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالمشروع. كما تساعد هذه البرمجيات في تقليل الأخطاء وتحسين جودة البناء.

في إطار رؤية المملكة 2030، تولي الحكومة أهمية كبيرة للاستدامة في قطاع الإنشاءات. حيث تدعم استخدام المواد المستدامة والصديقة للبيئة في البناء، بالإضافة إلى تعزيز استخدام تقنيات توفير الطاقة في المباني الجديدة. تم إطلاق مبادرات لدعم المشاريع التي تعتمد على الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة، مما يسهم في تقليل الأثر البيئي للمشاريع الإنشائية.

العلاقة بين متغيرات البحث

في دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية، تتضمن المتغيرات الرئيسية: الدعم الحكومي (المتغير المستقل) وتطوير المشاريع الإنشائية (المتغير التابع). العلاقة بين هذه المتغيرات تكشف كيفية تأثير سياسات وبرامج الدعم الحكومي على عمليات تطوير المشاريع الإنشائية وتحقيق الأهداف التنموية في هذا القطاع. لفهم هذه العلاقة بشكل تفصيلي، نحتاج إلى استعراض كيفية تأثير الدعم الحكومي على مختلف جوانب تطوير المشاريع الإنشائية.

- **التأثير على تطوير المشاريع: **الدعم المالي، مثل التمويل والقروض الميسرة، يساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة الشركات والمطورين على تنفيذ المشاريع الإنشائية. من خلال توفير الموارد المالية الضرورية، يمكن للمشاريع أن تتخطى التحديات المالية وتحقق الأهداف المحددة. الدعم المالي يمكن أن يشمل أيضًا الحوافز الضريبية أو الإعفاءات، مما يقلل من التكاليف العامة للمشاريع ويزيد من جدواها الاقتصادية.

- **مثال: **المشاريع الكبرى مثل البنية التحتية أو الإسكان التي تحصل على تمويل حكومي قد تستفيد من انخفاض تكاليف التمويل، مما يتيح لها تنفيذ مراحل المشروع بكفاءة أعلى.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** الدعم الفني والتدريبي يعزز من كفاءة وجودة المشاريع الإنشائية. من خلال توفير التدريب والتوجيه في أحدث تقنيات البناء وإدارة المشاريع، يمكن للمطورين تحسين مهاراتهم ومعرفتهم، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع ذات جودة أعلى وأقل تكلفة.

- **مثال:** برامج تدريبية موجهة لمهندسي البناء والمشرفين على المشاريع يمكن أن تؤدي إلى تحسين فعالية عمليات البناء وتطبيق معايير الجودة بشكل أكثر دقة.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** التشريعات واللوائح الحكومية تحدد إطار العمل الذي يتم فيه تنفيذ المشاريع الإنشائية. سياسات الدعم الحكومي التي تتضمن تحديث التشريعات واللوائح يمكن أن تسهم في تسريع عمليات الترخيص والموافقة، مما يقلل من الوقت والجهد المطلوبين لتنفيذ المشاريع.

- **مثال:** تبسيط إجراءات الترخيص والتفتيش يمكن أن يساهم في تسريع بدء المشاريع الإنشائية وتقليل التأخيرات المرتبطة بالمعاملات الحكومية.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** تنظيم القطاع الإنشائي من خلال السياسات الحكومية يعزز من الشفافية ويقلل من الفساد. الدعم الحكومي الذي يشمل تعزيز الشفافية وتطبيق معايير الجودة يمكن أن يحسن من بيئة الأعمال ويجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.

- **مثال:** إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة لمراقبة تنفيذ المشاريع الإنشائية وضمان التزامها بالمعايير يمكن أن يعزز من ثقة المستثمرين ويشجع على استثمارات أكبر في القطاع.

- **تأثير المشاريع الإنشائية:** المشاريع الإنشائية المدعومة من الحكومة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل، تحسين البنية التحتية، وزيادة النشاط الاقتصادي. الدعم الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ مشاريع ذات تأثير اقتصادي كبير، مما يعزز من التنمية المستدامة.

- **مثال:** مشاريع بناء الطرق والجسور التي تحصل على دعم حكومي يمكن أن تسهم في تحسين حركة المرور وزيادة كفاءة النقل، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق المحيطة.

- **تأثير المشاريع الإنشائية:** الدعم الحكومي في المشاريع الإنشائية يمكن أن يساهم في تحسين جودة الحياة من خلال توفير مرافق سكنية وصحية وتعليمية أفضل. هذا النوع من الدعم يعزز من التنمية الاجتماعية ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

- **مثال:** مشاريع الإسكان التي تدعمها الحكومة يمكن أن توفر مساكن بأسعار معقولة للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، مما يحسن من مستوى المعيشة ويعزز من التنمية الاجتماعية.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساهم في تحقيق أهداف تطوير المشاريع الإنشائية بشكل أكثر فعالية. الدعم الحكومي الذي يشجع على الشراكات يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تنفيذ المشاريع، مما يعزز من كفاءة التنفيذ والابتكار.

- **مثال:** مشاريع بنية تحتية كبيرة التي يتم تنفيذها من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تستفيد من الخبرات والموارد المالية والتقنية التي يقدمها القطاع الخاص، مما يساهم في تحقيق نتائج أفضل.

- **التأثير على تطوير المشاريع:** تقديم الحوافز والجوائز للقطاع الخاص المتعاون يمكن أن يشجع على تنفيذ مشاريع ذات جودة أعلى. الدعم الحكومي الذي يشمل التقدير والتحفيز للمساهمات الفعالة من القطاع الخاص يعزز من الإبداع ويحفز على تقديم حلول مبتكرة.

- **مثال:** منح الجوائز والمكافآت للمشاريع المبتكرة أو التي تحقق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يشجع على تقديم مشاريع ذات تأثير إيجابي كبير.

تتجلى العلاقة بين متغيرات البحث في موضوع "أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية" في تأثير الدعم الحكومي على جوانب متعددة من تطوير المشاريع. الدعم المالي والتقني يعزز من قدرة الشركات على تنفيذ المشاريع بكفاءة، بينما السياسات الحكومية والتشريعات تؤثر على تنظيم وتنفيذ المشاريع. الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساهم في تحسين كفاءة المشاريع وتعزيز الابتكار. في المجمل، يساهم الدعم الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من خلال تحسين جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

تُعد المملكة العربية السعودية واحدة من أبرز الدول التي تولي اهتماماً كبيراً لتطوير البنية التحتية والمشاريع الإنشائية، وذلك كجزء من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة واقتصاد متنوع. يلعب الدعم الحكومي دوراً محورياً في تحفيز وتسريع وتيرة هذه المشاريع. فيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات حول أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة:

1. ****زيادة حجم الاستثمارات****: أدى الدعم الحكومي إلى زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الإنشائي، حيث قامت الحكومة بتمويل العديد من المشاريع الكبرى، مثل مشاريع الإسكان، والمشاريع السياحية، وتطوير المدن الذكية. هذه الاستثمارات الحكومية تشجع أيضاً القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الحكومة، مما يزيد من حجم الاستثمارات الإجمالية.
2. ****تحفيز القطاع الخاص****: يوفر الدعم الحكومي بيئة استثمارية مشجعة للقطاع الخاص من خلال التسهيلات المالية والإعفاءات الضريبية. هذا الدعم يقلل من المخاطر التي يواجهها المستثمرون، مما يدفعهم للمشاركة بفعالية أكبر في المشاريع الإنشائية.
3. ****التطور التكنولوجي****: أحد جوانب الدعم الحكومي المهمة هو التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الإنشائية. تم توجيه جزء كبير من الدعم المالي إلى تبني تقنيات البناء الذكية والمستدامة، مما ساعد على تحسين جودة المشاريع وتقليل التكاليف على المدى الطويل.
4. ****تسريع وتيرة الإنجاز****: الدعم الحكومي يساهم في تسريع وتيرة إنجاز المشاريع، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة في الوقت المناسب. هذا التسريع لا يساعد فقط في إنجاز المشاريع في وقت أقل، بل يساهم أيضاً في خفض التكاليف التشغيلية والإدارية للمشاريع.
5. ****تنمية المهارات البشرية****: ساهم الدعم الحكومي في تطوير المهارات البشرية من خلال برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في قطاع الإنشاءات. هذا التطوير يضمن توافر القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنفيذ المشاريع بجودة وكفاءة عالية.
6. ****تحسين التشريعات والأنظمة****: جزء من الدعم الحكومي يتمثل في تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع الإنشائي. تم إدخال تعديلات على القوانين واللوائح لتسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية، مما جعل تنفيذ المشاريع أكثر سلاسة وفعالية.

7. ****تنويع الاقتصاد****: يساهم الدعم الحكومي في تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات جديدة وزيادة الاعتماد على المشاريع الإنشائية كمصدر من مصادر الدخل القومي. هذا التنويع يقلل من الاعتماد على النفط ويعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

إن الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية له تأثير إيجابي كبير على تنمية هذا القطاع، ويساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال تحسين البنية التحتية، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. هذه النتائج تعكس نجاح السياسات الحكومية في تحويل قطاع الإنشاءات إلى رافد قوي من روافد الاقتصاد الوطني.

مراجع

1. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (2022). "دور الدعم الحكومي في تطوير قطاع الإنشاء والبناء في المملكة العربية السعودية". تقرير بحثي.
2. الهيئة السعودية للمقاولين (2021). "تحديات وفرص التطوير في قطاع المقاولات السعودي". دراسة قطاعية.
3. وزارة الإسكان (2020). "برامج الدعم الحكومي للمشاريع السكنية والإنشائية في المملكة". تقرير سياسات.
4. البنك السعودي للتنمية (2019). "دور التمويل الحكومي في دعم المشاريع الإنشائية الصغيرة والمتوسطة". ورقة عمل.
5. غرفة التجارة والصناعة بالرياض (2018). "واقع وتحديات القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية". دراسة قطاعية.
6. المجلس الاقتصادي الأعلى (2017). "رؤية المملكة 2030 وأثرها على قطاع الإنشاءات". تقرير استراتيجي.
7. مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (2016). "الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي في قطاع البناء والإنشاء". ورقة بحثية.

رؤية 2030 ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- تسعى رؤية 2030 إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. تهدف المبادرات إلى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الدعم المالي وتوفير بيئة تشريعية (Roland Berger) ([Economy Today](#)) وتنظيمية ملائمة للاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية:
- قامت الحكومة السعودية بضخ استثمارات كبيرة لتعزيز القدرات المحلية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجة والأمن السيبراني. تشمل هذه الاستثمارات تدريب المواطنين وتطوير البنية التحتية الرقمية مما يعزز قدرة المشاريع (الرجل) (Roland Berger) الإنشائية على التطور والتنافسية:
- من أبرز المشاريع الكبرى التي تدعمها الحكومة مشروع البحر الأحمر، ومدينة نيوم، والدرعية، والتي تهدف إلى تطوير قطاع السياحة والبنية التحتية المستدامة. هذه المشاريع تستقطب استثمارات كبيرة وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما (الاقتصادية CNN) يعزز النمو الاقتصادي للمملكة.

جدول المحتويات

1. فصل الأول الإطار النظري للدراسة	
1.1 المقدمة	
1.2 مشكلة البحث	
1.2.1 الفجوات النظرية	
1.2.2 الفجوات العملية	
1.3 أهمية البحث	
1.3.1 أهمية نظرية	
1.3.2 أهمية تطبيقية	
1.4 أسئلة البحث	
1.5 أهداف البحث	
1.6 فرضيات البحث	
1.7 نموذج البحث	
1.8 منهجية البحث	
1.9 الدراسة الميدانية	
1.10 هيكل المشروع	
2. الفصل الثاني الإطار النظري	
2.1 المقدمة	
2.2 المبحث الأول	
2.3 المبحث الثاني	
2.4 العلاقة بين متغيرات البحث	
2.5 المراجع	
2.6 محتويات البحث	
.....	

الملاحق

مقدمة أستيبيان

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية. يعتبر الدعم الحكومي من العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز نمو ونجاح هذا القطاع، حيث يلعب دوراً محورياً في تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار .

من خلال هذا الاستبيان، نسعى لفهم كيفية تأثير السياسات والدعم الحكومي على أداء المشاريع الإنشائية، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. نأمل أن تساهم إجاباتكم القيمة في تقديم رؤى واضحة ومفيدة حول هذا الموضوع الحيوي، مما يعزز من فعالية السياسات الحكومية في المستقبل.

يرجى وضع علامة (صح) أمام الإجابة الصحيحة. نشكركم على مشاركتكم في هذا البحث الهام

البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام العبارة التي توافق إختياركم:

١-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٢-السن : أقل من ٢٥ سنة ☐ من ٢٥ إلى ٣٥ سنة .

من ٣٦ إلى ٤٥ سنة ☐ أكبر من ٤٥ سنة .

٣-المستوى التعليمي: ☐ ثانوي. ☐ بكالوريوس

☐

☐

دكتورة

ماجستير

٤-سنوات الخبرة : أقل من ٥ سنوات. ☐ من ٥ سنوات إلى ٩ سنوات ☐

من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة. ☐ أكثر من ١٥ سنة.

المتغيرات	الأبعاد	عدد العبارات	المصدر
أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	التمويل والدعم المالي التشريعات والأنظمة التدريب والتطوير المهني التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	24 سؤال	الجفالي 2020 أثر الدعم الحكومي لتطوير المشاريع الإنشائية والتحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية

الجزء الثاني من
الأستبيان :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التمويل والدعم المالي						
1	تتوفر قروض ميسر المشاريع الإنشائية من الجهات الحكومية					
2	تساهم المنح الحكومية في تحسين قدرة المشاريع الإنشائية على تنفيذ خططها					
3	تعتبر الحوافز المالية المقدمة من الحكومة فعاله في دعم المشاريع الإنشائية					
التشريعات و الأنظمة						
4	تسهيل السياسات الحكومية إجراءات إنشاء المشاريع الإنشائية					
5	توفر التشريعات الحكومية حماية قانونية كافية للمستثمرين في المشاريع الإنشائية					
6	تساعد المعايير والمواصفات التي وضعتها الحكومة على تحسين جودة المشاريع الإنشائية					
التدريب والتطوير المهني						
7	ما مدى توافر برامج تدريب وتطوير مستمرة للموظفين في المشاريع الإنشائية					
8	تقدم الحكومة برامج تدريب فعاله تعزز مهارات القوة العاملة في القطاع الإنشائي					
9	تساهم ورشة العمل الحكومية في تحسين كفاءة العاملين في المشاريع الإنشائية					
10	تساعد المبادرات التعليمية الحكومية في تعزيز المعرفة الفنية للمشاريع الإنشائية					
11	كيف تقييم تأثير برامج تدريب على تحسين أداة الوظيفي					
12	هل تعتقد أن برامج التدريب والتطوير تسهم في تعزيز الأداء تنافسي					
التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية						
13	هناك نقص في الأعمال الماهرة في قطاع الإنشاءات					

					تؤثر قلة التدريب المهني على كفاءة العاملين في المشاريع الإنشائية	14
					تفتك شركة الإنشاءات إلى البرامج اللازمة لتطوير المهارات الفنية للعمال	15
					تؤثر تقلبات أسعار المواد الخام بشكل سلبي على ميزانية المشاريع الإنشائية	16
					تسبب ارتفاع أسعار المواد الإنشائية في تأخير تنفيذ المشاريع	17
					تؤدي زيادة تكلفة المواد إلى تقليل جودة المشاريع الإنشائية	18
					تواجه المشاريع الإنشائية معتقدات إدارية تؤثر على سرعته	19
					تؤثر قيادة التنظيمية على قدرة تنافسية المشاريع الإنشائية	20
					تحتاج الإجراءات الحكومية لتحسين لتسهيل عمل المشاريع الإنشائية	21
					تؤثر الظروف الاقتصادية العامة على تنفيذ المشاريع الإنشائية	22
					تؤدي الأزمات الاقتصادية لتقليل الاستثمارات في المشاريع الإنشائية	23
					تؤثر السياسات الاقتصادية الحكومية سلبا على تطوير المشاريع الإنشائية	24

٣. الفصل الثالث: منهجية البحث

3.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة في دراسة “أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية”. يركز هذا الفصل على التعريفات الإجرائية للمتغيرات الأساسية، وتصميم البحث، وطرق جمع وتحليل البيانات، مما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة بدقة وموثوقية.

3.2 التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تُعتبر التعريفات الإجرائية للمتغيرات ضرورية في البحث، حيث تُمكن الباحثين من قياس المفاهيم بدقة ووضوح، مما يعزز موثوقية النتائج.

3.2.1 الدعم الحكومي

التعريف الإجرائي: يشير الدعم الحكومي في هذا السياق إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومة السعودية لتعزيز وتنمية قطاع المشاريع الإنشائية. يشمل هذا الدعم جوانب مثل توفير التمويل، الدعم الفني، التسهيلات التشريعية، وحماية حقوق المستثمرين. وتهدف هذه الإجراءات إلى تحسين الأداء العام للمشاريع الإنشائية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

3.2.2 تطوير المشاريع الإنشائية

التعريف الإجرائي: يعكس تطوير المشاريع الإنشائية التقدم في تنفيذ المشاريع من حيث الكفاءة والجودة والالتزام بالجدول الزمني. يتم قياس هذا المتغير من خلال تقييم مدى الاستفادة من الدعم الحكومي في تحسين عمليات التخطيط والتنظيم، وإدارة الوقت، وإدارة المخاطر، مما يساهم في تحقيق الأداء المستدام وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الإنشائية.

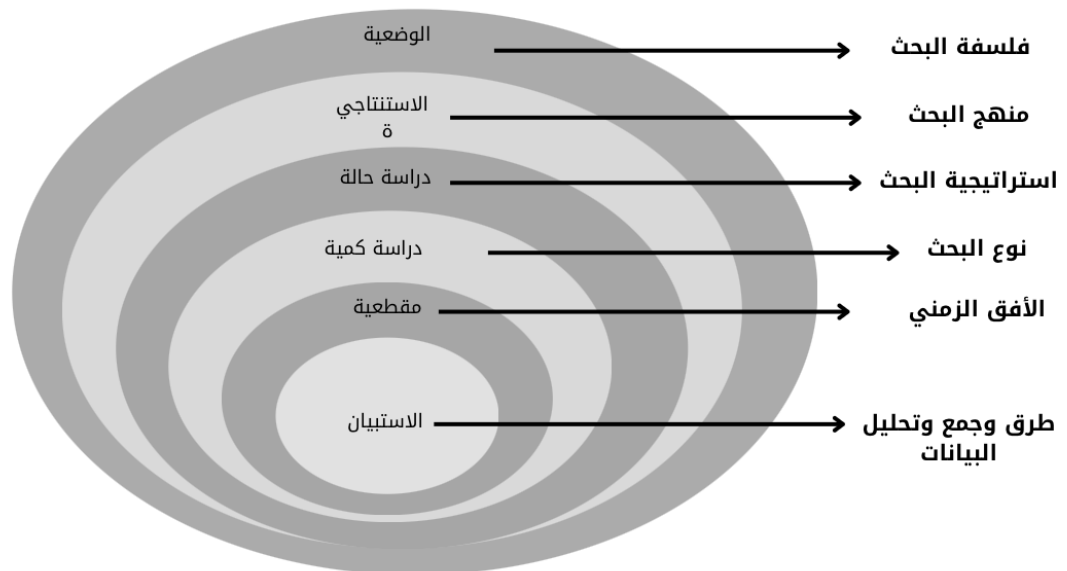
٣.٣ تصميم البحث:

فلسفة البحث: المنهج الوضعي

منهج البحث: استنتاجي

استراتيجية البحث: دراسة حالة

نوع البحث: كمية



الأفق الزمني: مقطعية

طرق وجمع وتحليل البيانات: استبيان

٣.٤ مجتمع البحث وتقنيات أخذ العينات

تُعتبر عينة البحث وتقنيات أخذ العينات من العناصر الأساسية في البحوث العلمية، حيث تعتمد التحليلات الإحصائية على البيانات المجمعة منها، لذلك، يجب على الباحثين الالتزام بالدقة والموضوعية في اختيار عينة البحث وطرق أخذها لضمان تمثيل البيانات بشكل صحيح للمجتمع المستهدف، مما يساهم في الحصول على نتائج بحثية موثوقة، في هذا القسم، سيتم توضيح مجتمع الدراسة وعينة البحث وتقنيات أخذ العينة.

٣.٤.١ مجتمع الدراسة

القطاع	التصنيفات	عدد الموظفين
أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنسانية في المملكة العربية السعودية	الإدارة العليا	٣
	الموظفين	٣٥

جدول رقم: ١

المصدر: الطالب، ٢٠٢٤

٣.٤.٢ عينة البحث

عينة البحث	حجم العينة
تستهدف الإداريين و الموظفين في القطاع الخاص في تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	٣٠ موظف

جدول رقم: ٢

المصدر: الطالب، ٢٠٢٤

3.4.3 طريقة وتقنيات أخذ العينة

تم استخدام الطريقة الاحتمالية في اختيار العينة، حيث تم اعتماد تقنية “العينات العشوائية البسيطة” لاختيار المشاركين في الدراسة. يهدف هذا الأسلوب إلى ضمان تمثيل شامل وعشوائي لجميع أفراد مجتمع الدراسة، مما يساهم في تعزيز موضوعية النتائج ودقتها.

3.5 طريقة جمع البيانات

تم جمع وتحليل البيانات باستخدام تقنيات إحصائية لتحويل البيانات الأولية إلى معلومات توضح العلاقة بين المتغير المستقل “الدعم الحكومي” والمتغير التابع “تطوير المشاريع الإنشائية”. يساعد هذا التحليل في فهم مدى تأثير سياسات الدعم الحكومي، مثل التمويل، والدعم الفني، والتسهيلات التشريعية، على تحسين كفاءة وجودة المشاريع الإنشائية في المملكة.

3.5.1 الدعم الحكومي

اعتمد الباحث في قياس المتغير المستقل “الدعم الحكومي” على استبانة مستندة إلى أطر علمية موثوقة (مثل الإطار الذي وضعه فهد السميري، 2019). تم توزيع أسئلة الاستبانة عبر أبعاد الدعم الحكومي المختلفة، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). يتيح هذا الأسلوب جمع تقييمات دقيقة وآراء شاملة من المشاركين حول فعالية الدعم الحكومي في تعزيز تطوير المشاريع الإنشائية.

المتغير المستقل

المتغيرات	الأبعاد	عدد العبارات	المصدر
الدعم الحكومي	التمويل والدعم المالي التشريعات والأنظمة التدريب والتطوير المهني	12 عبارة	الجفالي 2020

جدول رقم: ٣

المصدر: الطالب، ٢٠٢

3.5.2 تطوير المشاريع الإنشائية

استند الباحث إلى استبانة مبنية على أطر علمية موثوقة لقياس المتغير التابع “تطوير المشاريع الإنشائية”. تضمنت الاستبانة 12 عبارة تغطي الجوانب الرئيسية المؤثرة على تطوير المشاريع الإنشائية، حيث تم تصميم العبارات لتشمل عناصر تركز على الكفاءة، الجودة، الالتزام بالجدول الزمني، وإدارة المخاطر. استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لجمع آراء المشاركين حول مدى تأثير الدعم الحكومي على تطوير المشاريع، بهدف الحصول على بيانات دقيقة تعكس فعالية الدعم الحكومي في تحسين أداء المشاريع الإنشائية.

المتغير التابع

المتغيرات	الأبعاد	عدد العبارات	المصدر
التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	12 عبارة	الجفالي 2020

جدول رقم: ٣

المصدر: الطالب، ٢٠٢٤

3.6 أنواع البيانات

تشمل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة بيانات أولية جمعها الباحث وبيانات ثانوية من مصادر موثوقة، على النحو التالي:

3.6.1 البيانات الأولية

تم إعداد استبيانات موجهة للعاملين في قطاع الإنشاءات لقياس تأثير الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة، مثل الدعم المالي والتسهيلات التشريعية، على تطوير المشاريع الإنشائية. كما أُجريت مقابلات مع مختصين في قطاع البناء والتشييد للحصول على فهم معمق حول كيفية تأثير الدعم الحكومي على قرارات التنفيذ والتطوير في المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مناقشات مع مديري المشاريع لتسليط الضوء على استراتيجيات الدعم المتبعة وأثرها في تعزيز استدامة المشاريع ورفع كفاءتها.

3.6.2 البيانات الثانوية

شملت البيانات الثانوية مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع في قطاعات الإنشاءات المختلفة، وتحليل استراتيجيات الدعم الحكومي التي تطبقها دول أخرى لتعزيز الجودة والكفاءة. كما تم الاستفادة من تقارير وإحصائيات رسمية حول تأثير الدعم الحكومي على الأداء الاقتصادي ودوره في تحسين النمو المستدام وتطوير القطاع.

3.7 تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 28. شمل التحليل إجراء التحليل الوصفي لتحديد خصائص عينة الدراسة ودراسة السمات الديموغرافية ووجهات النظر المتعلقة بالدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية. كما تم تطبيق اختبارات الصلاحية والموثوقية للتأكد من دقة واتساق البيانات، واستخدام التحليل

العاملِي الاستكشافي للتحقق من صلاحية أدوات البحث في قياس المتغيرات المستهدفة، إلى جانب اختبار كرونباخ ألفا لتقييم ثبات النتائج.

3.8 الخاتمة

تناول هذا الفصل منهجية البحث المعتمدة، حيث شمل المقدمة، التعريفات الإجرائية للمتغيرات، تصميم البحث، مجتمع الدراسة، وأساليب جمع البيانات. كما استعرض أنواع البيانات وطرق تحليلها، واختتم بتوضيح أهمية التحليل الإحصائي في الوصول إلى نتائج موثوقة تحقق أهداف الدراسة.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي

المقدمة :

هذا الفصل مخصص لعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من الدراسة في جميع مراحل التحليل. تم استخدام برنامج SPSS الإصدار 28 لإجراء التحليل الإحصائي، بدءاً من الإحصاء الوصفي للعينة وصولاً إلى التحليل الاستدلالي. شمل التحليل تقييم أدوات الدراسة من حيث الصدق والثبات، ثم تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات البحثية وتحديد العوامل المؤثرة

خصائص عينة الدراسة

تم توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للجنس_العمر_الحالة الاجتماعية_المؤهل العلمي_الأقدمية المهنية والمستوى الوظيفي، ثم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وتتمثل في المعلومات الديموغرافية التي تشمل:

البيانات الشخصية:

☐س: ذكر ☐ أنثى

العمر: أقل من ☐ 25 سنة من ☐ 5 إلى 35 من ☐ 3 إلى 45 ☐ 5 سنة فأكثر ☐

المؤهل العلمي: ☐ أي فأقل ☐ جامعي ☐ دكتوراه ☐ دكتوراه

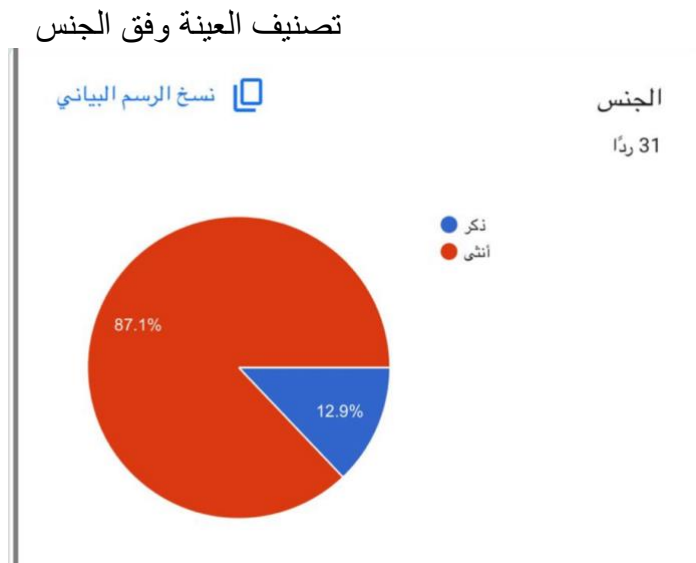
الأقدمية المهنية: ☐ سنوات فأقل من ☐ 5 إلى 9 سنوات من ☐ 10 إلى 15 سنة أكثر ☐ من 15 سنة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة من إجمالي العينة
الجنس	1. ذكر	87	87.1%
	2. أنثى	12	12.9%
	الإجمالي	31	100%
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	35	35.5%
	من 25 إلى 35	19	19.4%
	من 36 إلى 45	16	16.1%
	45 سنة فأكثر	29	29%
	الإجمالي	31	100%
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	9	9.2%
	جامعي	83	83.6%
	دراسات عليا	7	7.9%

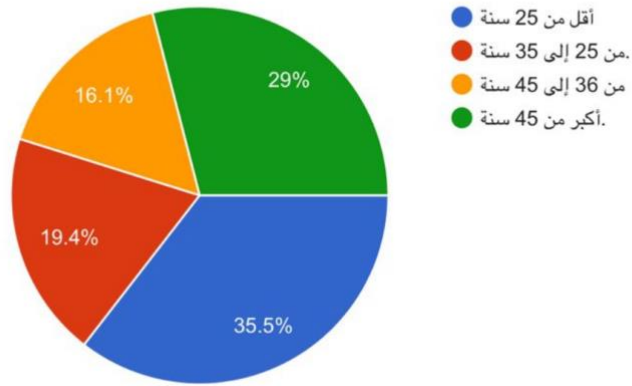
دكتوراه	10.5	%1,5	
الاجمالي	31	100%	
أقل من 5 سنوات	45	%45.2	الأقدمية المهنية
من 5 الى 9سنوات	16	%16.1	
من 10 الى 15سنة	16	%16.1	
أكثر من 15سنة	22	%22.6	
الإجمالي	31	%100	

من بيانات جدول رقم 5 تم استخلاص النتائج التالية:

الجنس: أظهرت نتائج الإحصائية أن عدد الذكور الذين أجابوا على الاستبيان بلغ عددهم 21 شخص بنسبة 1% 2.9% بينما بلغ عدد الإناث 87 مفردة بنسبة 87.1% من إجمالي العينة، كما هو موضح بالشكل التالي:

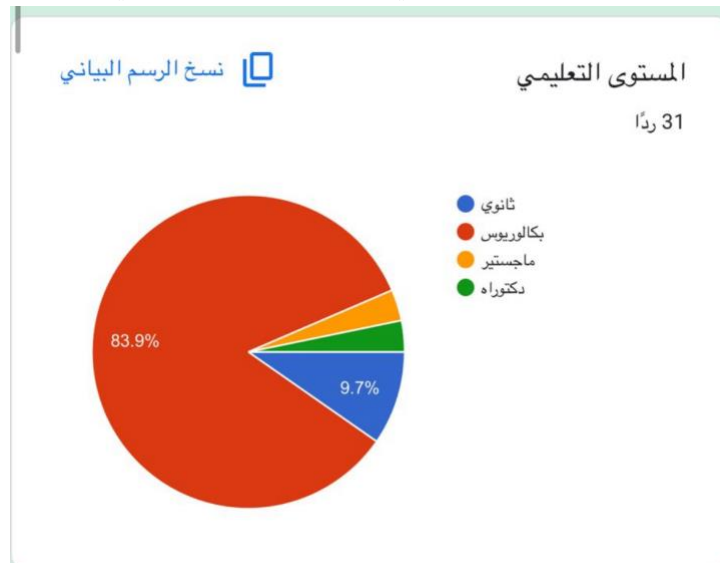


الفئة العمرية: أظهرت النتائج الإحصائية أن عدد الأشخاص في المرحلة العمرية أقل من 30 سنة وصل عددهم الى 27 شخص مفردة بنسبة 20,3% بينما بلغ عدد الأشخاص في المرحلة العمرية من 31 سنة الى 39 سنة الى 6 اشخاص بنسبة 4,5% من إجمالي العينة كما هو موضح بالشكل التالي :



تصنيف العينة وفق العمر

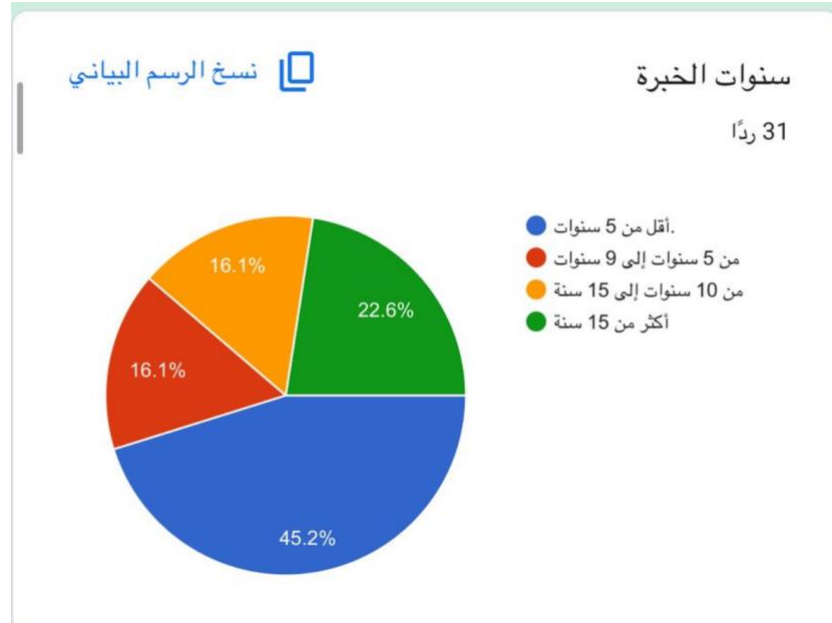
المؤهل العلمي: أظهرت النتائج الإحصائية بأن عدد الأشخاص ذو المؤهل الثانوي فأقل وصل إلى 11 شخص بنسبة 8,3% بينما الذين مؤهلهم جامعي فقد بلغ عددهم 19 شخص مفردة بنسبة 14,3%، أما أصحاب الدراسات العليا فعددهم 1 بنسبة 0,8% وأما الأخرى فبلغ عددهم 2 مفردة بنسبة 1,5% من إجمالي العينة وفقاً للشكل التالي:



تصنيف العينة وفق المؤهل العلمي

الأقدمية المهنية: أظهرت النتائج الإحصائية أن عدد الأشخاص الأقل من 5 سنوات وصل عددهم إلى 27 شخص مفردة بنسبة 20,3%، بينما وصل عدد الأشخاص بين 6 سنوات إلى 10

سنوات الى 3 أشخاص بنسبة 2,3% وأما الأكثر من 15 سنة فقد بلغ عددهم 3 أشخاص مفردة بنسبة 2,3% من إجمالي العينة وفقاً للشكل التالي:



تصنيف عينة الدراسة وفق الأقدمية المهنية

قياس صدق وثبات الدراسة

تم إجراء تحليل شامل للتحقق من الصدق والثبات للمقاييس التي استخدمت في الدراسة وذلك لضمان دقتها وموثوقيتها، وشملت هذه العملية تقييم الصدق للتأكد من أن الأدوات تقيس ما صُممت لقياسه بالإضافة إلى قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي يعد معياراً أساسياً لتحديد مدى الاتساق الداخلي بين الفقرات، علاوة على ذلك تم تطبيق نموذج المعادلات البنائية لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار مدى ملاءمة النموذج المستخدم وقد أسهم هذا النهج في تحسين فهم العلاقات الإحصائية والتأكد من جودة البيانات، وتم تنفيذ جميع التحليلات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسخته الثامنة والعشرين والذي وفر الأدوات اللازمة لإجراء التحليلات الدقيقة والمتكاملة، وفيما يلي ستعرض الفقرات والجداول التي تسلط الضوء على هذه النتائج والإجراءات بمزيد من التفصيل.

صدق المقاييس المستخدمة في الدراسة

تم اعتماد صدق الاتساق الداخلي كأحد المعايير الرئيسية لتقييم الصدق في الدراسة، وذلك بهدف التأكد من مدى دقة وموثوقية العبارات المستخدمة في أداة القياس ولتحقيق هذا الهدف تم قياس صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يُعد من الأساليب الإحصائية المعروفة والمستخدم على نطاق واسع للتحقق من ثبات الأداة ومدى استقرارها، إضافة إلى ذلك تم حساب متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted - AVE) لتقييم الصدق التقاربي يعكس هذا المقياس مقدار التباين المشترك الذي تفسره البنود المرتبطة ضمن كل متغير مما يوفر دليلاً على أن هذه البنود تقيس نفس المفهوم بشكل مترابط ومتسق، ويعبر مفهوم صدق الاتساق الداخلي عن قدرة كل عبارة في أداة القياس على قياس المتغير الذي تنتمي إليه بشكل متسق أي مدى ارتباطها بباقي العبارات المرتبطة بنفس المتغير، وللتأكد من ذلك قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الإجمالية للمتغير الذي تنتمي إليه وفقاً للمعايير التي أشار إليها كايزر (Kaiser, 1974)، تُعتبر معاملات الارتباط التي تقل عن 0.5 غير ملائمة، حيث يتم استبعادها لضمان دقة أداة القياس وجودتها، وتساهم هذه الإجراءات في التأكد من أن أداة القياس تعكس المفاهيم المدروسة بدقة وموثوقية مما يعزز من مصداقية النتائج التي يتم الحصول عليها ويضمن أن البيانات المستخدمة تستوفي معايير الجودة المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة.

Average Variance extracted متوسط التباين المستخرج		P Values	Standard deviation الإنحراف المعياري	Factor loadings معامل الإرتباط	KMO	Statements العبارات	Variable المتغير	
2,75	0,715	0.00	,56408	,538		A1	التمويل والدعم المالي	أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية
		0.00	,58549	,667		A2		
		0.00	,72692	,890		A3		
		0.00	,80834	,936		A4		
		0.00	,62614	,903		A5		
	0,262	0.00	,66287	,798		B1	التشريعات والأنظمة	
		0.00	,91804	,760		B2		
		0.00	,68258	,848		B3		
		0.00	,68258	,823		B4		
		0.00	,71244	,844		B5		

		0.00	,72692	,738		C1	التدريب والتطوير المهني
		0.00	,82687	,827		C2	
	0,022	0.00	,64988	,600		C3	
		0.00	,64988	,714		C4	
		0.00	,83371	,800		C5	
0,362	0,760	0.00	,61392	,872	0,546	D1	التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية
		0.00	,82916	,838		D2	
		0.00	,97991	,846		D3	
		0.00	,61853	,780		D4	
							التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية
		0.00	,29194	,610		A1	
		0.00	,48461	,895		A2	
		0.00	,33143	,933		A3	
		0.00	,57406	,854		A4	
		0.00	,33143	,814		A5	
		0.00	,29194	,862		A6	
		0.00	,48461	,784		A7	
		0.00	,45227	,705		A8	
		0.00	,52944	,754		A9	

التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

0.00	,96629	,917	A10
0.00	,90453	,911	A11

يتضح من الجدول بالأعلى:

مقياس تطبيق المتغير الأول: جميع معاملات الارتباط لكل العبارات ترتبط ارتباط قوي مع المتغير التابعة لها أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية

عند قيم أكبر من 0/7 بالإضافة إلى أن قيم كل معاملات الارتباط للعبارات دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0/001، وفقاً لذلك فقد تحقق صدق الاتساق الداخلي للمقياس، كذلك بالنسبة للنتائج بالأعلى المتعلقة بقيمة متوسط التباين المستخرجة AVE يتضح أن قيمته للمتغير أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية

هو (2,75) > 0.5 ووفقاً لذلك فقد تحقق الصدق التقاربي للاستبانة.

مقياس تطبيق المتغير الثاني: مقياس تطبيق المتغير الثاني جميع معاملات الارتباط للعبارات التي تقيس التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية قيمتها أكبر من ٧/٠ بالإضافة إلى أن قيم كل معاملات الارتباط للعبارات دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.0001 وفقاً لذلك فقد تحقق صدق الاتساق الداخلي للمقياس، كذلك من النتائج بالأعلى المتعلقة بقيمة متوسط التباين المستخرج AVE لمتغير التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية ككل الذي يساوي 0,362 وفقاً لذلك فقد تحقق الصدق التقاربي للاستبانة.

ثبات أداة الدراسة

يشير مفهوم ثبات الاستبيان إلى مدى استقرار وثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها عند إعادة توزيع الاستبيان على نفس العينة في أوقات مختلفة، مع افتراض ثبات الظروف المحيطة ويعد الثبات من المعايير الأساسية التي تضمن موثوقية أداة القياس وقدرتها على تقديم نتائج متسقة ودقيقة عند استخدامها في دراسات مشابهة أو مكررة، وفي هذه الدراسة تم قياس ثبات أداة الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم

الاجتماعية (SPSS) في نسخته الثامنة والعشرين ويُعتبر معامل ألفا كرونباخ من أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً لتقدير الثبات الداخلي للاستبيانات، حيث يعكس مدى الاتساق بين عبارات المقياس ومدى ارتباطها ببعضها البعض، وفقاً للمعايير التي وضعها **Hair et al., 2010**، تُعد القيمة التي تزيد عن 0.70 لمعامل ألفا كرونباخ مؤشراً مقبولاً على ثبات المقياس حيث تعكس هذه القيمة مستوى جيداً من التناسق الداخلي بين عناصر الاستبيان مما يعزز من مصداقيته وموثوقيته كأداة قياس علمية، وبناءً على ذلك تم التأكد من تحقيق أداة الدراسة لمتطلبات الثبات المطلوبة لضمان جودة النتائج المستخلصة.

Cronbach's alpha		Number of Statements عدد العبارات	Variable المتغير	
,962	,960	5	التمويل والدعم المالي	أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية
	,959			
	,958			
	,959			
	,961			
	,960	5	التشريعات والأنظمة	
	,960			
	,960			
	,961			
	,961			
	,958	5	التدريب والتطوير المهني	
	,958			
	,959			
	,959			
	,962			

			التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية
	916,			
	906,			
	918,			
918,	899,			
	919,			
	919,	11		
	904,			
	904,			
	903,			
	913,			
	909,			

أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية: أظهرت النتائج الإحصائية أن قيم ألفا كرونباخ هي 962, ، مما يدل على أن جميع القيم أكبر من 0,7 ووفقا لـ (هير وآخرون، 2010) فقد تحقق ثبات المقياس.

التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية: أظهرت النتائج الإحصائية أن قيم ألفا كرونباخ هي 918, ، مما يدل على أن جميع القيم أكبر من 0,7 ووفقا لـ (هير وآخرون، 2010) فقد تحقق ثبات المقياس.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
------------	-------	-------	-----------	----------------

وقد تم حساب مستوى الأهمية وفقاً للمعادلة التالية:

تم حساب الوزن النسبي المقابل لكل فئة عن طريق ضرب المتوسط الحسابي في $100 \div 5$
(المقياس الخماسي) $= 20\%$

يوضح الجدول التالي دلالة المتوسطات الحسابية، كما يلي:

يبين الجدول في الأعلى التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ممثلة بالمتوسطات الحسابية بناء على مقياس ليكرت الخماسي والانحرافات المعيارية للمتغيرات وفقاً للجدول المتعلق بأهمية المتوسط الحسابي.

قيمة المتوسط الحسابي	النتيجة (الاتجاه العام)	الوزن النسبي %	مستوى (درجة) الممارسة / الأهمية
من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	من 20 إلى أقل من 36%	منخفض جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	من 36 إلى أقل من 52%	منخفض
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	من 52 إلى أقل من 68%	متوسط
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	من 68 إلى أقل من 84%	مرتفع
من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	من 84 إلى أقل من 100%	مرتفع جداً

مستوى الأهمية		الاتجاه العام		المتوسط الحسابي		المتغير	
متوسط	منخفض جداً	محايد	غير موافق بشدة	2,75	0,715	أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية	أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية
	منخفض جداً		غير موافق بشدة		0,262	التشريعات والأنظمة	
	منخفض جداً		غير موافق بشدة		0,022	التدريب والتطوير المهني	
مرتفع	مرتفع	موافق	موافق	,362	,362	نجاح المشاريع	التحديات التي تواجه المشاريع

							الإنشائية في المملكة العربية السعودية
--	--	--	--	--	--	--	--

معاملات الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

يعرض الجدول التالي معاملات الارتباط الخطي (بيرسون) بين متغيرات الدراسة، والتي تم قياسها باستخدام SPSS-V.28 وذلك على النحو التالي

أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية	أثر الدعم الحكومي للتطوير المشاريع الإنشائية	التشريعات والأنظمة	التدريب والتطوير المهني	
التحديات التي تواجه المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية	Pearson correlation	1	1	1
	Sig. (2- tailed)	<0.01	<0.01	<0.01
	N	33	33	33

,630	,630	,630	,630	Pearson correlation	
<0.01	<0.01	<0.01	<0.01	Sig. (2-tailed)	
33	33	33	33	N	

نتائج اختبار صدق فرضيات الدراسة:

فرضيات البحث:

يُساهم الدعم الحكومي بشكل إيجابي في تطوير وتنمية قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

- الفرضية الفرعية Ha

- يؤدي الدعم المالي والتمويلي إلى زيادة حجم الاستثمارات في المشاريع الإنشائية.

- الفرضية الفرعية Hb

- تسهم الحوافز والإعفاءات الضريبية في تحفيز وتشجيع المقاولين على المشاركة في المشاريع الإنسانية.

- الفرضية الفرعية Hc

- : يساعد تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية في تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الإنسانية.

الفرضية الفرعية Hd

يؤدي التركيز على تطوير المهارات والكفاءات الفنية للعاملين في قطاع المشاريع الإنسانية إلى تحسين جودة التنفيذ والأداء الكلي للمشاريع.

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المتغير_الاول ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: المتغير_الثاني

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	^a ,630	,397	,378	,32621

a. Predictors: (Constant), المتغير_الاول

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	,1732	1	,1732	,41820	<.001 ^b
1 Residual	,2993	31	,106		
Total	,4725	32			

a. Dependent Variable: المتغير_الثاني

b. Predictors: (Constant), المتغير_الاول

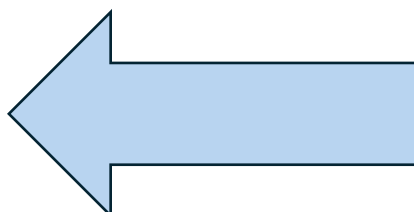
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
-------	-----------------------------	---------------------------	---	------

	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	,399	,197		,0229	,051
المتغير_الاول	,466	,103	,630	,5149	<.001

a. Dependent Variable: المتغير_الثاني

التحديات التي تواجه المشاريع



أثر الدعم الحكومي للتطوير
المشاريع الإنشائية

المستخلص

1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على السياسات والبرامج الحكومية التي تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي والإنشائي، وتسهيل تنفيذ المشاريع التنموية في القطاعين العام والخاص.

2. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر حكومية وتقارير اقتصادية، بالإضافة إلى استبيانات ومقابلات مع مديري المشاريع ومسؤولي الجهات الحكومية المعنية بالبنية التحتية والمشاريع الإنشائية في المملكة.

3. نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز وتطوير المشاريع الإنشائية في المملكة من خلال تخصيص الميزانيات، تقديم التسهيلات المالية، وتطوير التشريعات التنظيمية. كما أن المبادرات الحكومية مثل رؤية المملكة 2030 أسهمت في تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى وتحفيز الاستثمار في قطاع الإنشاءات.

4. المساهمات النظرية والعملية:

- **المساهمات النظرية:** تقدم الدراسة نموذجًا يوضح العلاقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية، مع تحديد العوامل الاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر على نجاح المشاريع.
- **المساهمات العملية:** تقدم الدراسة توصيات عملية للحكومة والشركات الإنشائية حول كيفية تحسين استراتيجيات الدعم لتحقيق التنمية المستدامة وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى.

5. الكلمات المفتاحية:

الدعم الحكومي، المشاريع الإنشائية، التنمية المستدامة، الاستثمار العقاري، البنية التحتية، المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس - مناقشة النتائج والاستنتاجات

مقدمة:

تلعب الحكومة السعودية دورًا محوريًا في تطوير المشاريع الإنشائية من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي وتطوير التشريعات المناسبة التي تضمن نجاح هذه المشاريع. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تقييم مدى تأثير هذا الدعم على تحسين أداء المشاريع الإنشائية وتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على المبادرات الحكومية مثل برنامج التحول الوطني ورؤية 2030.

توصيات الدراسة:

- زيادة الاستثمارات الحكومية: في مشاريع البنية التحتية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنشائية.
- تطوير التشريعات التنظيمية: لتسهيل إجراءات التراخيص وتوفير بيئة استثمارية مشجعة للشركات الإنشائية.
- توفير التسهيلات المالية: مثل القروض المدعومة والمنح الحكومية للمشاريع الإنشائية الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لتقاسم المخاطر وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، مما قد يحد من تعميم النتائج على المشاريع في الدول الأخرى أو القطاعات غير الإنشائية.

الدراسات المستقبلية:

- تحليل تأثير الدعم الحكومي في قطاعات اقتصادية أخرى: مثل الزراعة أو الصناعة.
- دراسة تأثير العوامل الاقتصادية العالمية: على قدرة الحكومة في تقديم الدعم للمشاريع الإنشائية.
- استكشاف دور التقنيات الحديثة: مثل تقنيات البناء الذكية في تحسين كفاءة المشاريع المدعومة حكوميًا.

الخاتمة:

أكدت الدراسة على أن الدعم الحكومي يمثل عاملاً استراتيجياً في تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، حيث يسهم في تعزيز البنية التحتية، تحسين البيئة الاستثمارية، ورفع مستوى التنافسية في قطاع الإنشاءات. وأوصت الدراسة بتطوير استراتيجيات دعم شاملة تركز على الاستفادة وتسهيل الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان النجاح طويل الأجل للمشاريع الإنشائية.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. تعزيز البنية التحتية:

أسهم الدعم الحكومي في تطوير مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطرق والمطارات والمدن الاقتصادية، مما أدى إلى تحسين مستوى الخدمات الأساسية في المملكة.

2. زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية:

أدت السياسات الحكومية الداعمة إلى تحفيز الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في المشاريع الإنشائية، مما عزز النمو الاقتصادي.

3. تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى:

ساعدت المبادرات الحكومية مثل رؤية 2030 على تسريع تنفيذ المشاريع الضخمة مثل "نيوم" و"القدية"، مما ساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. تطوير القطاع الإنشائي:

أدى الدعم الحكومي إلى تحسين مستوى الكفاءة في قطاع الإنشاءات من خلال تنظيم دورات تدريبية للعاملين وتطوير معايير الجودة والسلامة.

تأثير المتغير الأول (الدعم الحكومي) على المتغير الثاني (تطوير المشاريع الإنشائية):

أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي قوي بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

فكلما زادت التسهيلات والدعم المالي المقدم من الحكومة، انعكس ذلك بشكل مباشر على تحسين جودة المشاريع، تقليل التكاليف، وتسريع عمليات التنفيذ.

ساهمت السياسات الحكومية المدروسة في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة من خلال تقديم حوافز مالية وتنظيمية، مما أدى إلى نمو قطاع الإنشاءات ورفع مستوى التنافسية في السوق المحلي والإقليمي. وبذلك، يعد الدعم الحكومي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد قوي ومستقر.